قرار محكمة النقض

رقم 1/101

الصادر بتاريخ 26يناير 2023

في الملف الإداري رقم 2022/1/4/6003

إيقاف التنفيذ– مبرراته

إذا تبين من ظاهر وثائق الملف عدم وجود ظروف استثنائية تبرر الإستجابة لطلب إيقاف تنفيذ القرار المطعون فيه، فإنه يتعين التصريح برفض الطلب.

رفض الطلب

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

المملكة المغربية
المجلس الأعلى للسلطة القضائية
محكمة النقض

بناء على المقال المرفوع بتاريخ 2022/12/01 من طرف الطالب المذكور أعلاه بواسطة نائبه الأستاذ مصطفى (ب) ، الرامي إلى إيقاف تنفيذ القرار عدد 3078 الصادر بتاريخ 2022/06/07 عن محكمة الاستئناف الإدارية بالرباط في الملف عدد 2022/7205/319.

وبناء على الأوراق الأخرى المدلى بها في الملف.

وبناء على الفصلين 353 وما يليه و361 من قانون المسطرة المدنية المؤرخ في 28 شتنبر 1974.

وبناء على الأمر بالتخلي والإبلاغ الصادر في 2023/01/19.

وبناء على الإعلام بتعيين القضية في الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 26 يناير 2023.

وبناء على المناداة على الطرفين ومن ينوب عنهما وعدم حضورهم.

وبعد تلاوة المستشار المقرر السيد حسن المولودي تقريره في هذه الجلسة والاستماع إلى مستنتجات المحامي العام السيد عبد العزيز الهلالي.

وبعد المداولة طبقا للقانون:

حيث يستفاد من أوراق الملف ومضمون القرار المطلوب إيقاف تنفيذه –المشار إلى مراجعه أعلاه– أن المطلوبين في إيقاف التنفيذ–المتعرضين تعرض الغير الخارج عن الخصومة– تقدما بواسطة نائبهما بمقال أمام المحكمة الإدارية بالرباط بتاريخ 2021/12/24، عرضا فيه

أنه بلغ إلى علمهما صـــدور حكم عن المحكمة الإدارية بالرباط بتاريخ 2013/05/29 تحت عدد 2003 في الملف عدد 2013/5/425 قضـــى بإلغاء قرار رئيس المجلس الجماعي للفنيدق بسحب الرخصة عدد 06/21 المسلمة للمسمى عبد القادر (أ) والمؤرخة في 2006/02/14 بفتح مطحنة، وأنهما يطعنان فيه بتعرض الغير الخارج عن الخصـــومة باعتبارهما معنيين به لمساسه بمصالحهما وبمركزهما القانوني، لكون قرار سحب الترخيص كان قد صدر بناء على تظلمهما بمعية ســـكان مجاورين للمحل موضـــوع الترخيص ولم يعلما بالطعن الذي باشـــره المستفيد من الرخصة الذي إستصدر حكما بإيقاف تنفيذ قرار السحب، أيد إستئنافيا علاوة على الحكم القاضي بالإلغاء موضوع هذا التعرض المؤسس على مقتضيات الفصل 303 من قانون المسطرة المدنية، لكون قرار الترخيص صدر خلافا للمساطر القانونية المتطلبة لمنحه في منطقة سكنية وليست مخصصة لإقامة المحلات والأنشطة المزعجة، وقد سبق لهما اللجوء إلى القضـاء المدني لإيقاف الضـرر وإغلاق المحل لإخلاله بالسـكينة العامة والصـحة العامة، وتم القضـاء بعد الوقوف على عين المكان برفع الضـرر بوضـع مادة عازلة دون الإسـتجابة لطلب الإغلاق، وإعتبارا لكون الحكم المتعرض عليه لم يمارس بشـأنه الطعن بالإسـتئناف ولم يسـبق إســتدعاؤهما له وصــدر في غيبتهما، فإنهما يكونان محقين في تقديم التعرض بشـــأنه والحكم بمشروعية قرار سحب الترخيص للعلل أعلاه، والتي كانت غائبة وقت صدور الحكم موضوع التعرض لعدم جواب المجلس الجماعي عن الطعن، وإلتمســـا الحكم بقبول تعرض الغير الخارج عن الخصومة والحكم بالتراجع عن الحكم المتعرض عليه القاضي بإلغاء قرار سحب الترخيص المســلم للمســتفيد مع ما يترتب عن ذلك من آثار قانونية والحكم من جديد برفض الطلب، وبعد جواب المطلوب في الطعن، وتمام الإجراءات، قضـــت المحكمة بقبول التعرض شـــكلا وبرفضه موضوعا مع مصادرة مبلغ الغرامة لفائدة الخزينة العامة، إستأنفه المتعرضان أمام محكمة الإستئناف الإدارية بالرباط، التي قضت بإلغائه وتصديا بإلغاء الحكم عدد 2003 الصادر عن المحكمة الإدارية بالرباط بتاريخ 2013/05/29 في الملف عدد 2013/5/425 والتصـريح برفض الطعن، وهو القرار موضوع طلب إيقاف التنفيذ.

المملكة المغربية
المجلس الأعلى للسلطة القضائية
محكمة النقض

في طلب إيقاف التنفيذ:

حيث يهدف الطالب إلى إيقاف تنفيذ القرار الإستئنافي المشار إليه أعلاه إستنادا إلى أنه قد طعن فيه بالنقض وأثار بمقال النقض وسائل من شأنها نقضه، ولما فيه من مساس بمبدأ حجية الأحكام القطعية والنهائية، وتفاديا للخســـائر التي قد تلحقه من جراء تنفيذه وحرمان السكان من منفعة نشاط المطحنة.

لكن، حيث يتبين من ظاهر وثائق الملف عدم وجود ظروف إســـتثنائية تبرر إيقاف تنفيذ القرار.

لهذه الأسباب

قضت محكمة النقض برفض الطلب وتحميل رافعه الصائر.

وبه صـــــدر القرار وتلي في الجلســـــة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلســـــات العادية بمحكمة النقض بالرباط، وكانت الهيئة الحاكمة بالغرفة الإدارية (القســـــم الأول) متركبة من السيدة نادية للوسي **رئيسا** والمستشارين السادة: حسن المولودي **مقررا**، فائزة بالعسري، عبد السلام نعناني، أحمد البوزيدي، وبمحضر **المحامي العام** السيد عبد العزيز الهلالي، وبمساعدة **كاتبة الضبط** السيدة هدى عدلي.

المملكة المغربية
المجلس الأعلى للسلطة القضائية
محكمة النقض